# ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟

## تخفيض عدد العاملين خارج الاقتصاد الرسمي يمكن أن يدعم تحقيق التنمية المستدامة

كورين ديليشا وليأندرو ميدينا

**الاقتصاد غير الرسمي**، الذي يضم أنشطة ذات قيمة سوقية من شأنها زيادة الإيرادات الضريبية وإجمالي الناتج المحلي إذا تم تسجيلها، يمثل ظاهرة واسعة الانتشار على مستوى العالم. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، فإن حوالي ملياري عامل، أو ٦٠٪ من سكان العالم العاملين ممن في عمر ١٥ عاما فأكثر، يمضون جزءا من وقتهم على الأقل في القطاع غير الرسمي. وينخفض حجم القطاع غير الرسمي ببطء كلما تطورت الاقتصادات، وإن حدث ذلك بتفاوتات كبيرة بين المناطق والبلدان. وفي الوقت الحاضر، لا يزال القطاع غير الرسمي يمثل حوالي ثلث النشاط الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط — و١٥٪ منه في الاقتصادات المتقدمة (انظر الرسم البياني).

ويغطي النشاط غير الرسمي طائفة واسعة من الحالات داخل البلدان وفيما بينها، وينشأ لعدد من الأسباب.

فمن ناحية، قد يختار الأفراد والشركات البقاء خارج الاقتصاد الرسمي لتجنب دفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية أو لتفادي الالتزام بالمعايير ومتطلبات ترخيص النشاط. ويرتبط هذا بالرؤية الشائعة والخاطئة التي تذهب إلى أن السبب الأساسي للنشاط غير الرسمي هو الشركات والأفراد الذين يمارسون «الغش» لتجنب دفع الضرائب. ومن ناحية أخرى، قد يعتمد الأفراد على الأنشطة غير الرسمية باعتبارها شبكة أمان: فقد لا يكون لديهم التعليم والمهارات اللازمان للعمل الرسمي أو يكونون في مستوى من الفقر يحول دون حصولهم على الخدمات العامة والخدمات المالية.

وهناك كتاب قيد الإصدار يتضمن طائفة مجمعة من الأبحاث التي أجراها مؤخرا خبراء صندوق النقد الدولي والباحثون الأكاديميون ويهدف إلى إلقاء الضوء على هذا الموضوع من منظور جديد عن طريق النظر بتفصيل أكبر إلى كيفية قياس النشاط غير الرسمي، وتحليل دوافعه وعواقبه الاقتصادية، ومناقشة الإجراءات الممكنة لمواجهته على صعيد السياسات.

ويتزايد الإقرار بأن ارتفاع نسبة العمل غير الرسمي واستمراريته، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمثلان عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة. فالشركات غير الرسمية لا تساهم في القاعدة الضريبية وغالبا ما تظل شركات صغيرة منخفضة الإنتاجية ومحدودة القدرة على الحصول على التمويل. ونتيجة لذلك، يظل النمو الاقتصادي دون المستوى الممكن في المناطق أو البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة. والعاملون غير الرسميين هم الأكثر ترجيحا للسقوط في براثن الفقر مقارنة بالعاملين في القطاع الرسمي، سواء بسبب افتقارهم إلى العقود الرسمية والحماية الاجتماعية أو لأنهم غالبا ما يكونون أقل تعليما.

ويرتبط انتشار العمل غير الرسمي أيضا باتساع فجوة عدم المساواة: فالعاملون أصحاب المهارات المتماثلة عادة ما يتقاضون أجورا أقل في القطاع غير الرسمي مقارنة بنظرائهم في القطاع الرسمي، كما أن فجوة الأجور بين العاملين في القطاعين تكون أكبر بالنسبة للعاملين ذوي المهارات الأقل. ومن هنا يمكن تفسير سبب الارتباط بين التراجع الكبير للنشاط غير الرسمي في أمريكا اللاتينية على مدار السنوات العشرين الماضية وحدوث انخفاض كبير في عدم المساواة.

وبالمثل، يرتبط العمل غير الرسمي بعدم المساواة بين الجنسين. ففي بلدين اثنين من كل ثلاثة من البلدان منخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، يكون اشتغال النساء بأعمال في القطاع غير الرسمي أرجح من اشتغال الرجال بهذه الأعمال، بل إن اشتغالهن بالأعمال الأكثر تقلبا والأقل أجرا في القطاع غير الرسمي أرجح من اشتغال الرجال بها أيضا.

ولذلك فإن التصدي للنشاط عدم الرسمي هو أمر ضروري ومُلح لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة لكل شرائح السكان وللحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. وقد عززت جائحة كوفيد-١٩ هذا الطابع الملح، إذ إن تأثيرها الطاحن على الأنشطة غير الرسمية في جميع أنحاء العالم سلط الضوء على حاجة الحكومات إلى توفير شريان حياة لشرائح كبيرة من السكان تفتقر إلى تغطية برامج الحماية الاجتماعية القائمة (أو تحصل على تغطية منقوصة في ظل هذه البرامج).

غير أن تعدد مسببات النشاط غير الرسمي واختلاف أشكاله، سواء عبر البلدان أو داخل كل بلد، يؤديان إلى تعقيد عملية رسم

الرسم التوضيحي: ISTOCK/RASTUDIO

## الثلث المستتر

لا يزال القطاع غير الرسمي، رغم انكماشه، يمثل نسبة تصل إلى ثلث النشاط الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

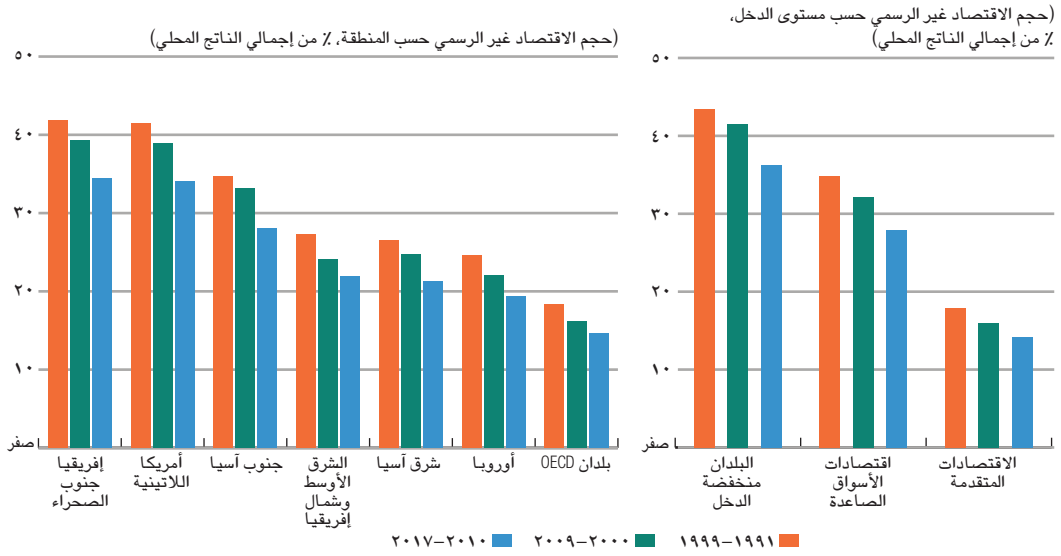


**المصادر**: دراسة Medina, L., and F. Schneider (قيد الإصدار). صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة.
**ملحوظة**: OECD = منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

السياسات الفعالة للتصدي له. فالنشاط غير الرسمي هو نتاج مجموعة من الخصائص والمؤسسات التي ينفرد بها كل بلد، ولا يوجد حل واحد يناسب الجميع. وتشير البحوث المستفيضة والتجارب التي أجريت على مستوى السياسات في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة إلى مجموعة مشتركة من المبادئ الإرشادية لرسم السياسات. وهناك أربعة أنواع من السياسات أثبتت فعاليتها:

- تحسين فرص الحصول على التعليم ومستوى جودته ربما يكون أقوى وسيلة على الإطلاق لتقليل النشاط غير الرسمي: وتُعلّق أهمية خاصة على إصلاحات التعليم الرامية إلى تعزيز المساواة في إتاحة فرص التعليم وضمان استمرار الطلاب في مسيرة التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية (وفرص التدريب الفني والمهني على نطاق واسع).
- تجنُّب تصميم النظام الضريبي على نحو يؤدي دون قصد إلى زيادة حوافز البقاء في القطاع غير الرسمي أمام الأفراد والشركات: فمن المسلم به عموما أن النشاط غير الرسمي يتراجع كلما زادت بساطة أنظمة ضرائب القيمة المضافة والشركات (دون إعفاءات وثغرات أو مع قدر ضئيل منهما) وانخفضت معدلاتها الضريبية، وكلما كانت ضرائب الأجور أقل. وتساعد نظم الحماية الاجتماعية الداعمة، بما في ذلك ضرائب الدخل التصاعدية وحماية أفقر فئات السكان، على معالجة الجوانب المتعلقة بتوزيع الدخل.
- من شأن سياسات تحسين الشمول المالي من خلال تعزيز التوسع في إتاحة الخدمات المالية الرسمية (أو القائمة على البنوك) أن تساعد على خفض النشاط غير الرسمي: فعدم إتاحة التمويل يشكل قيدا أساسيا على الشركات ورواد الأعمال في القطاع غير الرسمي، مما يتسبب في خنق إنتاجيتهم وتثبيط نمو أعمالهم. وغالبا ما يكون النمو أسرع وعدم المساواة في توزيع الدخل أقل في البلدان الأكثر إتاحة للتمويل.
- من شأن مجموعة من السياسات الهيكلية أن تساعد على زيادة الحوافز وخفض تكلفة الدخول تحت مظلة القطاع الرسمي: ومن الممكن تبسيط القواعد المنظمة لسوق العمل بغية تحقيق مرونة أكبر وتيسير دخول العاملين غير الرسميين تحت مظلة القطاع الرسمي. فسياسة المنافسة يمكنها إعطاء دفعة لدخول الشركات الصغيرة في بعض القطاعات عن طريق القضاء على الاحتكارات. ومما يساعد في هذا الصدد أيضا إلغاء القواعد المفرطة والمتطلبات البيروقراطية. ويمكن للمنصات الرقمية، بما فيها التحويلات من الحكومة إلى الأفراد عبر الأجهزة المحمولة، المساهمة في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال توفير حسابات مالية لمن لا يتعاملون مع البنوك، وتمكين المرأة ماليا، ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو داخل القطاع الرسمي.

ويؤثر النشاط غير الرسمي تأثيرا بالغا على السرعة التي يمكن للاقتصادات أن تحقق بها النمو والتنمية وتوفير الفرص الاقتصادية الكريمة لسكانها. فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب خفض النشاط غير الرسمي مع مرور الوقت، ولكن هذه العملية ستكون تدريجية بالضرورة لأن القطاع غير الرسمي يمثل حاليا مصدر الدخل الوحيد الممكن لملايين الأفراد. وأفضل طريقة للتعامل مع النشاط غير الرسمي هو الإصلاحات المطردة — مثل الاستثمار في التعليم — والسياسات التي تعالج الأسباب الكامنة وراءه. ولا يكمن الحل في الهجوم على القطاع غير الرسمي استنادا إلى الرأي القائل بأنه يعمل بصورة غير مشروعة عموما ويمارس التهرب الضريبي. FD

**كورين ديليشا** هي رئيس قسم في الإدارة الإفريقية و**لياندرو ميدينا** هو اقتصادي أول في قسم الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بصندوق النقد الدولي.